الأمم المتحدة

A/71/677

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2016
Arabic
Original: Russian

الدورة الحادية والسبعون

البندان ٦٨ و ٨٤ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيان مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بشأن القضية الجنائية المتصلة بأحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والتي تنظر فيها حاليا محكمة مقاطعة فيلنيوس، بجمهورية ليتوانيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٦٨ و ٨٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) ب. **إيليتشيف**
القائم بالأعمال بالنيابة

151216 151216 16-21950 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن مجلس الدوما بشأن القضية الجنائية المتصلة بأحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والتي تنظر فيها حاليا محكمة مقاطعة فيلنيوس، بجمهورية ليتوانيا

بدأت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في محكمة مقاطعة فيلنيوس، بجمهورية ليتوانيا، المرحلة الثانية من المحاكمة الجنائية لأكثر من ٦٠ من مواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق (الاتحاد السوفياتي) فيما يتصل بأحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ويوجد ضمن المتهمين مواطنون من الاتحاد الروسي. وقد ظل ي. ن. ميل، وهو موظف سوفياتي سابق وضابط احتياط برتبة عقيد في القوات المسلحة للاتحاد الروسي، وهو متهم شخصيا، رهن الاحتجاز لمدة ثلاث سنوات تقريبا، على الرغم من إصابته بمرض خطير. وتوجد الغالبية العظمى من المتهمين في هذه القضية خارج جمهورية ليتوانيا، وبصورة رئيسية في الاتحاد الروسي، وتوجّه إليهم لوائح الاتهام غيابيا. ومن بنيهم د. ت. يازوف، وهو وزير الدفاع السابق في الاتحاد السوفياتي. ويتهم الأشخاص الخاضعون للمحاكمة بمحاولة إدخال تغييرات غير مشروعة على النظام الدستوري لدولة ليتوانيا، وتقويض استقلالها وسلامتها الإقليمية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال الأحداث المأساوية التي وقعت في مدينة فيلنيوس في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، عندما اقتُحم برج التلفزيون. وأثناء تلك الأحداث، قتل ١٤ شخصا، من بينهم الملازم السوفياتي ف. ف. شاتسكيخ، وجرح أكثر من ١٠٠.

ويرى مكتب المدعي العام لجمهورية ليتوانيا، فيما يعرف بقضية ١٣ كانون الثاني/يناير، أن ليتوانيا وقعت ضحية لعدوان شنته موسكو. وهذا الموقف لا سند له من كلتا الناحيتين القانونية والسياسية. وإن الأحداث التي وقعت في فيلنيوس، والتي يتهم في سياقها مواطنون من الاتحاد السوفياتي السابق، قد جرت في وقت كانت فيه جمهورية ليتوانيا الاشتراكية السوفياتية، التي لم تكن بعد دولة مستقلة، جزءا من الاتحاد السوفياتي. وكان إجراء الانسحاب من الاتحاد السوفياتي يخضع لقوانين الاتحاد، وتحديدا لقانون الاتحاد المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ بشأن تسوية المسائل المتصلة بانفصال إحدى الجمهوريات الاتحادية عن الاتحاد السوفياتي. ونظرا إلى أن انسحاب جمهورية اتحادية ما عن الاتحاد السوفياتي لم يكن إجراء فوريا، فينبغي أن يعتبر يوم ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وهو تاريخ اعتماد

القرار GS-1 الصادر عن مجلس الدولة بالاتحاد السوفياتي، بشأن الاعتراف باستقلال جمهورية ليتوانيا، هو التاريخ الذي أصبحت فيه ليتوانيا بلدا مستقلا. وعقب اعتماد ذلك القرار، حصلت جمهورية ليتوانيا على الاعتراف الدولي وانضمت إلى الأمم المتحدة.

ويُتّهم مواطنو الاتحاد السوفياتي السابق بارتكاب جرائم بموجب عدة مواد من القانون الجنائي لجمهورية ليتوانيا لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك تهم موجهة بموجب النسخة التي دخلت حيز النفاذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، رغم أن الأحداث المشار إليها وقعت في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للمادة ٧ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، لا يجوز أن يدان أي فرد بأي جريمة بسبب أي فعل أو امتناع عن أي فعل لم يكن يشكل جريمة جنائية بموجب القانون الوطني أو الدولي وقت ارتكابه. وترد أحكام مشابهة في المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وفي المادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتُمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦. وتعد هذه محاولات صارخة من جانب السلطات الليتوانية، قائمة على التسرع وعلى مفاهيمها الخاطئة بشأن ما هو مستصوب سياسيا، لانتهاك أحد المبادئ الأساسية للعدالة، وهو مبدأ عدم رجعية الأثر في القانون الجنائي.

ويرى نواب مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي أن الدعوى المعروضة على المحكمة الصورية الجارية حاليا فيما يتصل بقضية ١٣ كانون الثاني/يناير تعتبر محاكمة سياسية من أسوأ تقاليد العدالة العقابية، التي لا علاقة لها بحماية حقوق الإنسان والحريات، وتنافي القانون الدولي، وهي ذات طابع مناهض لروسيا بشكل واضح. ولا تسهم هذه المحاكمات في استعادة جو ودي حقيقي من المشاركة بين دولتينا، كما تُلحق ضررا جسيما بالمصالح الطويلة الأجل للعلاقات الروسية الليتوانية.

ويحتج نواب مجلس الدوما على المحاولات الرامية إلى اتخاذ قرارات سياسية تستهدف الاتحاد الروسي – تحت ستار تنفيذ العدالة. ومن خلال تزوير التاريخ، يُرسي مناهضو علاقات الصداقة وحسن الجوار بين شعبي روسيا وليتوانيا الأساس لإدانة روسيا دوليا باعتبارها خلفا لما يسمى بالنظام الشمولي للاتحاد السوفياتي، وذلك بنية الشروع في تقديم مطالبات مادية وغير مادية يُفترض أنها ذات طابع قانوني، ولكنها في الواقع ذات دوافع سياسية.

ويعتقد نواب مجلس الدوما أن الأحداث المأساوية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في فيلنيوس، وكذلك الأحداث الأخرى المرتبطة بانهيار الاتحاد السوفياتي، ينبغي

أن ينظر فيها في إطار القواعد القانونية المعترف بها عالميا، والحياد السياسي، والحقائق التاريخية.

ويؤكد نواب مجلس الدوما أنهم سيواصلون تقديم المساعدة اللازمة إلى مواطني الاتحاد الروسي والدول الأخرى الذين تجري محاكمتهم في قضية ١٣ كانون الثاني/يناير، بوسائل منها تقديم ما يحتاجون إليه من دعم قانوني وإعلامي من خلال آليات التعاون البرلماني الدولي.

ف. ف. **فولودين**
رئيس مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية
للاتحاد الروسي
موسكو
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦